



جنان بوشيري

لجنة التحقيق انتهت إلى وجود عملية تخصيص مخالفة لقسيمة وأوصت بسحبها

بوشيري: إحالة ملف "خيطان الجنوبي" إلى "نزاهة"

إنزال عقوبات على قيادي ومدير بسبب الإهمال في مراجعة الحالة غير المستحقة ورفع تقرير بعدم وجود أي مخالفات

"السكنية" تستضيف اجتماعين خليجيين اليوم والثلاثاء

بالإضافة إلى الموضوعات المدروسة على جدول الأعمال سيكون هناك زيارات ميدانية للوفود للمشاريع الإسكانية. وأضافت أن الاجتماع سيناقش استراتيجيات العمل الإسكاني المشترك والتبادل المعلوماتي بين دول مجلس التعاون. وأُعدت عن تمهينها بنجاح الاجتماع بالمستوى الذي يليق بالكويت وقرار المقترحات التي تتعلق بتقدم مستوى الإسكان لدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي.

تستضيف المؤسسة العامة لرعاية السكنية اليوم الأحد الاجتماع السابع لأعضاء هيئة جائزة مجلس التعاون في مجال الإسكان الذي يستمر يومين، يليه الثلاثاء الاجتماع الثلاثون للجنة الفنية الخليجية ويستمر يومين. وأشدت الوزيرة بوشيري بجهود الموظفين في المؤسسة وعملهم المتواصل والدور سواء على المستوى الإداري أو الفني لاستقبال الطلبات والتخصيص وتخطيط المدن الإسكانية الجديدة ومتابعة تنفيذ المشاريع الضخمة القائمة وذلك لتوفير القاسم السكنية للمواطنين والمباني العامة للجهات الحكومية.

وأضافت أن التقرير أوصى كذلك بإنزال عقوبات على قيادي ومدير بسبب الإهمال في مراجعة المالة غير المستحقة ومدى توافق متطلبات دخلها في القرعة ومخالفة القوانين واللوائح ورفع تقرير رسمي بعدم وجود أي مخالفات أو استثناءات في توزيعات مشروع خيطان الجنوبي تبين عدم صحته بعد التحقيق. وأشارت إلى أن ملف لجنة التحقيق ستمم مشددة على أن أي تجاوز في المؤسسة سيواجه بجزء دون الالتفات إلى المناصب والمسئوليات وأكدت في الوقت ذاته أن القانون سيطبق على الجميع، مؤكدة أن توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بمكافحة الفساد تمثل دعماً كبيراً للحد من المخالفات وتبني التجاوزات وإمالتها إلى الجهات القضائية. وأوضحت أن مثل تلك الإجراءات في مراجعة عمليات التخصيص والتوزيع تهدف إلى حماية المؤسسة العامة لرعاية السكنية من أي محاولات للتشكيك والظن في موظفيها والتأكيد على مبدأ المحاسبة والرقابة الداخلية

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون الخدمات الكويرة جنان بوشيري، أمس، إحالة ملف التحقيق في قسائم خيطان الجنوبي إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، مبيئة أن لجنة التحقيق حول شبهات التجاوز بعملية التخصيص في بعض القسائم السكنية في المشروع رفعت تقريرها النهائي وانتهت إلى وجود عملية تخصيص مخالفة لتسيمة وأوصت بسحبها.

وقالت الوزيرة بوشيري في بيان إن اللجنة المذكورة التي أعلن تشكيلها في نهاية شهر فبراير الماضي حققت في أربع حالات تخصيص مشتبه فيها رفعت إليها وفي ذاتي تظلمات، مبيئة أنها انتهت إلى وجود عملية تخصيص مخالفة وغير مستوفية لشروط التخصيص على منطقة خيطان الجنوبي، وأوصت اللجنة بإلغاء قرار التخصيص لتلك القسيمة وسحبها لمخالفة تخصيصها أحكام القوانين واللوائح المنظمة للتخصيص وبار التنسيق مع الإدارة القانونية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الصدد.

العريان أكدت منع المخالفات قبل حدوثها

"المحاسبة": الرقابة المسبقة وفرت مليون دينار خلال إبريل

بحث "334" مناقصة
رد أوراق "100" موضوع لعدم الموافقة بمتطلبات التدقيق وغياب الدراسة

عامية ومحدودة وممارسة
بمليار و257 مليوناً

المقود والارتباطات والاتصالات وانتهى من اتخاذ القرار بشأنها بقيمة "268" موضوعاً بقيمة مليار و50 مليوناً و469 ألف دينار بنسبة "80,2" من إجمالي الموضوعات قيد البحث خلال الفترة. وأضافت أنه تبين من الدراسة للموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة رد أوراق "100" موضوع، حيث ترجع أسباب رد الأوراق إلى عدم موافقة الديوان بمتطلبات التدقيق الرئيسية أو لأسباب أخرى مثل عدم الدراسة الفنية الكافية لبعض الموضوعات قبل عرضها على ديوان المحاسبة، ولذلك يتم إعادتها للجهات الواردة منها لاستيضاح دراستها والعرض مرة أخرى على الديوان لأخذ موافقته المسبقة.



بدرية عريان

أعلنت عضو فريق إعداد التقرير السنوي وتقرير النشاط لقطاع الرقابة المسبقة والدعم الفني في ديوان المحاسبة بدرية عريان، أعمال الرقابة المسبقة لبعض الموضوعات التي تم دراستها وبحثها وأسفرت عن تحقيق وفورات مباشرة للخرزانة العامة، بلغت 987 ألفاً و120 ديناراً عن شهر إبريل 2018.

وقالت العريان، إن "المحاسبة" يمارس رقابته المسبقة وفقاً للقانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964 لكون هذه الرقابة قادرة على منع أي مخالفات أو أضرار قبل حدوثها، حيث قام خلال شهر إبريل 2018 الماضي بدراسة وبحث "334" موضوعاً بقيمة مليار و257 مليوناً و469 ألف دينار، ما بين مناقصة عامة أو محدودة وممارسة، وكذا

عدد الموضوعات التي تم دراستها خلال شهر إبريل



نسبة الإنجاز في المشروع بلغت 97 %

بودستور: افتتاح طريق الجهراء الرئيسي في الشويخ



الطريق الرئيسي بمنطقة الشويخ السكنية

ما سيؤدي إلى التقليل من الازدحام المروري وفضض نسب الحوادث المرورية، فضلاً عن السعي نحو رفع مستوى الخدمات لمستخدم الطريق. وأضافت أن المشروع يخدم العديد من المناطق والمنشآت الحيوية بكافة التعليم والتطبيقات التطبيقية وميناء الشويخ ومنطقة المستشفيات ووزارة الدفاع والأكاديميات العسكرية والمنطقة الصناعية والسكنية، بالإضافة إلى تحويل طريق الجهراء إلى طريق سريع وتطوير الطرق الرابطة بين طريق جمال عبدالناصر وطريق الجهراء ويشمل مشروع تطوير طريق الجهراء تحويل وحماية الخدمات القائمة على، مشدداً على حرص الجهاز التنفيذي داخل المشروع على التنسيق مع كل الجهات الحكومية المعنية الأخرى لتحليل كل المعوقات التي تواجه المشروع.

من قبالي هيئة الحنين يتابعون عن كثب جميع المتغيرات داخل المشروع، كما يحرص على حض العاملين به على تسريع وتيرة العمل وإزالة جميع العقبات من أجل الاستفاد من المشروع في تطوير وتحديث شبكة الطرق على مستوى البلاد إلى جانب مشاريع الطرق الأخرى. وتابع، إن مشروع تطوير طريق الجهراء يدخل ضمن إجمالي الخطة الاستراتيجية للدولة لتطوير شبكة الطرق في الدولة، ويتألف المشروع من 17,7 كم من الجسور العلوية بطريقة القطع مسبقة الصب ومنها 7,3 كم بطريق الجهراء الرئيسي، و4,4 كم للطرق المتقاطعة معها و8 كم من المنحدرات، مبيئاً أن المشروع يهدف إلى الفصل بين حركة المرور العابرة وحركة المرور المحلية، ورفع القدرة الاستيعابية لطريق الجهراء

مثل هذه التجاوزات والمخالفات، لأن الضرر قائم وسيكون تأثيره على المال العام والمواطنين كبيراً، وسيستنزف ميزانية الدولة لاحقاً.

الدور التشريعي

ودعا السلمان أيضا أعضاء مجلس الأمة الذي شرع قانون الإسكان ومنع المؤسسة العامة لرعاية السكنية فحس سنوات تقوى فيها بمشاريعها دون رقابة مسبقة أن يتحمل مسؤوليته أمام الشعب الكويتي، فهذا القانون شرع لدغدغة مشاعر المواطنين وأعطى المؤسسة " الخيط والمخييط" بدرجة الاسراع بتسليم 12 ألف قسيمة سنويا والحصول على أموالها، وأعطى كما تشهدنا اليوم تأخير وعدم التزام بالمواصفات جراء قيام المؤسسة والحصول على أموالها، وأعطى كل الأضرار بدءاً من تسجيل وتأهيل وتصنيف وطرح وترسية الأعمال على مستشارين ومقاولين علميين دون وجود مستشارين ومقاولين محليين وشركاء متضامنين لهم، الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه فإين دعم القطاع الخاص في هذه المشاريع الحيوية.

6 وزراء

وقال، ندعو النواب إلى السؤال أيضا عن نسب تنفيذ المؤسسة لوعودها وتشريعهم بأن يتم تسليم 1000 قسيمة سكنية شهريا للمواطنين ويعمل 12 ألف قسيمة سنويا، ورغم تعاقب ستة وزراء الإسكان إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا الوعد.

تفتتح الهيئة العامة للطرق والنقل البري فجر اليوم "الأحد" بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور طريق الجهراء الرئيسي بمنطقة الشويخ السكنية. وقال مهندس مشروع تطوير طريق الجهراء المهندس ياسر بودستور في تصريح صحفي أمس، إن الافتتاح المزمع يخدم منطقة الشويخ السكنية من شارع رقم "32" وحتى دور الدائري الثاني باتجاه مدينة الجهراء بطول 500 متر ليخدم سكان منطقة الشويخ السكنية بصفة خاصة ومرتادي الطريق بصفة عامة، كما يأتي الافتتاح ضمن سياسة الائتمانات الجزئية التي تتبناها الهيئة للاستفادة القصوى من الإجازات المنتهية أولا بأول في تسير الحركة المرورية والحد من الاختناقات المرورية والتقليل من نسبة الازدحام ورفع كفاءة الطرق من خلال توفير معايير الامان والسلامة عليها.

وأشار بودستور إلى أن نسبة الإنجاز في مشروع تطوير طريق الجهراء بلغت 97% حتى تاريخه، مؤكدا سير الأعمال بنخى ثابتة نحو الانتهاء من المشروع وإنجاز جميع المهام بفضل جهود العاملين الذين يصلون الليل بالنهار وبضعاغون الجهد من أجل الانتهاء من كل الأعمال المؤكدة لهم، كما يجد العاملون بالمشروع كل الدعم

السلمان حذر من تلاعب بالموصفات وخلل بالتنفيذ

اتحاد المكاتب الهندسية: 18 ألف عائلة في "المطلاع" معرضون لانهايات البنية التحتية

نوابل بتشكيل لجنة محابدة لفحص الأعمال المنجزة لأن الكلفة ستكون باهظة لاحقا

6 وزراء لم يحققوا وعد توزيع 12 ألف وحدة والنواب أعطوا "السكنية" الخيط والمخييط

عيوب مشاريع البنية التحتية لا تظهر بشكل فوري ونحذر من "ظهر" ثانية



المهندس بدر السلمان

تغييرية مكلفة على المال العام وتفتح أبوابا للفساد.

عمالة غير معتمدة

ودعا السلمان إلى الاطلاع على العمالة الهندسية لدى المقاول العالمي وميزان الأضرار لديه، محذرا من وجود عمالة هندسية غير مؤهلة لدى المقاولين العالميين ولم يتم تسجيلها واعتمادها في جمعية المهندسين وفقا لقرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو جهاز إعادة هيكلة القوى العاملة.

وقال، لمسنا وضع المؤسسة العامة لرعاية السكنية أيضا للوائح واشترطت لتتسم بالشافية والشفافية وغير ملتزمة بلوائح جهاز المناقصات المركزية في الدعوة والتسجيل والتأهيل والتصنيف والترسية، كما أنها معفاة من الرقابة المسبقة، ومن واجبات كاتحاد وممثل للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية المحلية أن لا نسكت على

الاسكان ووزارة الخدمات العامة د. جنان بوشيري، أن تشكل لجنة محابدة من خارج المؤسسة العامة لرعاية السكنية لزيارة الموقع وإجراء فحوص على الأعمال المنجزة والمواد المستخدمة بالدفان وأن تنتظر في شهادات المهندسين

العاملين لدى المقاولين العالميين والمكثفين بالأعمال في المشروع بمختلف مراحله، مؤكدا ضرورة متابعة هذا الأمر ووقت التجاوزات الفنية في التنفيذ والتي لن تظهر نتائجها الآن. وأكد أن هذه الظاهرة ستكلف نحو 18 ألف عائلة في هذا القطاع خسائر كبيرة ويمكن أن تمتد إلى قطاعات أخرى، وذلك بعد أن تتسلم المؤسسة من المقاول العالمي القسائم وتسلمها تاليا للمواطنين، بل قد تتسبب هذه الائتمانات من المقاول العالمي خسائر بشرية جراء انهايات لاحقة، كما ستكلف المال العام مزيداً من الخسائر لعدم وجود فحص مختبري مستمر ومن معتبرات معتمدة لما تم إقباه به من أعمال في المرحلة الثانية من مشروع المطلاع أو غيره من مراحل المشروع.

مخاطر

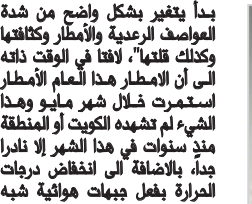
وشدد على التحذير مجددا من مخاطر الاعتماد على مبدأ التصميم

حذر اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية من الائتمانات والتأخير اللذين يشهدهما تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع البنية التحتية بمدينة المطلاع، لافتا إلى تعاقف المؤسسة العامة لرعاية السكنية مع مقاولين عالميين بشكل مباشر ومخالف لقانون جهاز المناقصات المركزية ولوائح ومواصفات وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والاشترطات والأصول المهنية وعدم وجود أشراف من مكتب محلية والاعتماد على جهاز الأشراف المؤسسة الذي يخوض به أن يكون ممثلا للمالك ومراقبا على أعمال الأشراف التي يجب أن يقوم بها مكتب محلي ومستقل عن المقاول العالمي وليس تمت مقلته، بمختلف مراحل المشروع. وأوضح رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان، أنه من المعروف أن مشاكل مشاريع البنية التحتية وبعيوبا تظهر في وقت لاحق ومتأخر من تنفيذ المشروع، وأن الاتحاد يحذر من أن عدم الالتزام بالمواصفات والاشترطات واللوائح المنظمة للعمل سيجعلنا نعيد عدة سنوات نهدد ظاهرة جديدة لنفس ما شهدناه في أنقى "الظفر" من هبوط بالشوارع والأبواب تدى إلى انزلاق الكثير من المنازل وهدمها وإعادة ردم ورفص كثير من شوارع المنطقة، وهذا ما سنشهده لاحقا في المطلاع إذا استمرت الأمور على ما هي عليه.

لجنة محابدة ونشاند السلمان ووزارة الدولة لشؤون

"حماية البيئة" لاعتماد التشجير والإنذار المبكر في مواجهة أخطار العواصف الرملية

حماية البيئة" لاعتماد التشجير والإنذار المبكر في مواجهة أخطار العواصف الرملية



جنان بهزاد

بدأ يتغير بشكل واضح من شدة العواصف الرملية والأمطار وكثافتها وكذلك قلعتها، لافتا في الوقت ذاته إلى أن الأمطار هذا العام الأمطار استمرت خلال شهر مايو وهذا الشيء لم تشهده الكويت أو المنطقة منذ سنوات في هذا الشهر إلا نادرا جدا، بالإضافة إلى انخفاض درجات الحرارة يضل جهات هوائية شبه باردة التي لم تشهدها المنطقة خلال 30 إلى 40 سنة ماضية.

وأشار بودستور إلى أن نسبة الإنجاز في مشروع تطوير طريق الجهراء بلغت 97% حتى تاريخه، مؤكدا سير الأعمال بنخى ثابتة نحو الانتهاء من المشروع وإنجاز جميع المهام بفضل جهود العاملين الذين يصلون الليل بالنهار وبضعاغون الجهد من أجل الانتهاء من كل الأعمال المؤكدة لهم، كما يجد العاملون بالمشروع كل الدعم

إلى القرية المعككة بسبب قلة الأمطار في موسم الوبس في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر حيث تبدأ النباتات الحولية تنبت ومنها تتجاسم التربة وهذا ما لم يحدث العام الحالي، مشيراً إلى أن شح الأمطار من الأسباب الرئيسية كذلك لزيادة العواصف الرملية ليس فقط في الكويت بل في الإقليم المجاور.

وأضاف أن "التغيرات المناخية بدأت في الوضوح وأولها شح الأمطار الموسمية بصورة كبيرة وعدم استمرارها بشكل طبيعي كما كانت بالسابق بل وبدأت تأتي أمطار عنيفة وغزيرة خلال منخفضات جوية متعاقبة القترات ولكن بكثبات قد تغطي كمها الموسم كله بمعنى أن مطرة واحدة قد تسبب سيولا وفيضانات"، داعيا إلى اعتماد الحلول التي تساهم في الحد من نتائج التغيرات المناخية.

دعت امين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة جنان بهزاد إلى اتخاذ تدابير وقائية لمواجهة أخطار العواصف الرملية والغيبارية مؤكدة على أهمية نظام الإنذار المبكر وإجراءات الحد من الكوارث.

وقالت بهزاد في تصريح صحفي أمس، إن تقلبات الطقس المقلقة والظاهرة في الأيام السابقة تميز رؤية الجمعية بجمعية السعي باتجاه اتخاذ العديد من التدابير والأجراءات الوقائية لمواجهة أخطار العواصف الرملية والغيبارية ومنها نظام الإنذار المبكر وإجراءات الحد من الكوارث فضلا عن أهمية التوعية المجتمعية المتواصل بالإضافة إلى المطالبة بزيادة الأشجار وزيادة الرقعة الخضراء في اتجاهات الرياح كحماية مهمة للمناطق المأهولة بالسكان.

وأشارت إلى محور الأمانة المستدامة للأراضي الصحراوية والمناطق الحضرية، داعية إلى التكيف مع التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيئي والمواقع الطبيعية والموائل البيئية، مستعرضة التأثيرات السلبية للغيبار على الاقتصاد وصحة الإنسان.

من جانبه قال عضو الجمعية وخبير الأرصاد الجوية والتغيرات المناخية عيسى رمضان في تصريح مماثل إن "الطقس ومع تغيرات المناخ خلال الفترة الأخيرة